



تقرير حول تنظيم دورة تكوينية حول المالية العامة وتدبير الصفقات العمومية

نظمت مديرية الموارد البشرية خلال الفترة الممتدة من الاثنين 04 إلى غاية الجمعة 08 دجنبر 2017 بمركز الاستقبال بوهلال بالرباط، دورة تكوينية حول المالية العامة لفائدة 22 من الموظفين المكلفين بتدبير الحسابات بالمديريات الجهوية والإقليمية.

وقد تم افتتاح هذه الدورة والتي تدخل في إطار برنامج التكوين المستمر لسنتي 2016 و 2017 وكذا في إطار تنفيذ الصفقة الإطار لسنوات 2016 و 2017 و 2018 من طرف السيد رئيس قسم التكوين والتكوين المستمر.

وتهدف مديرية الموارد البشرية من خلال هذا البرنامج الهام تكوين حوالي 220 من المسؤولين والأطر العاملة بالمصالح المركزية والجهوية والإقليمية لمواكبة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130 وإطلاع المسؤولين والأطر على المستجدات التي جاء بها هذا القانون التنظيمي، خاصة فيما يتعلق بتدبير وقيادة النجاعة وآليات تنفيذه (مشروع النجاعة؛ تقرير النجاعة وتقرير تدقيق النجاعة) والإصلاحات التي يعرفها ورش المالية العمومية.

كما شملت هذه الدورة إلى جانب القانون التنظيمي لقانون المالية السالف الذكر، المرسوم الجديد المتعلق بكناش الشروط الإدارية العامة الخاص بتنفيذ صفقات الأشغال والتوريدات (CCAG-T) بالإضافة إلى مقتضيات الجديدة التي جاء بها المرسوم الجديد المتعلق بأجال الأداء وفوائد التأخير.

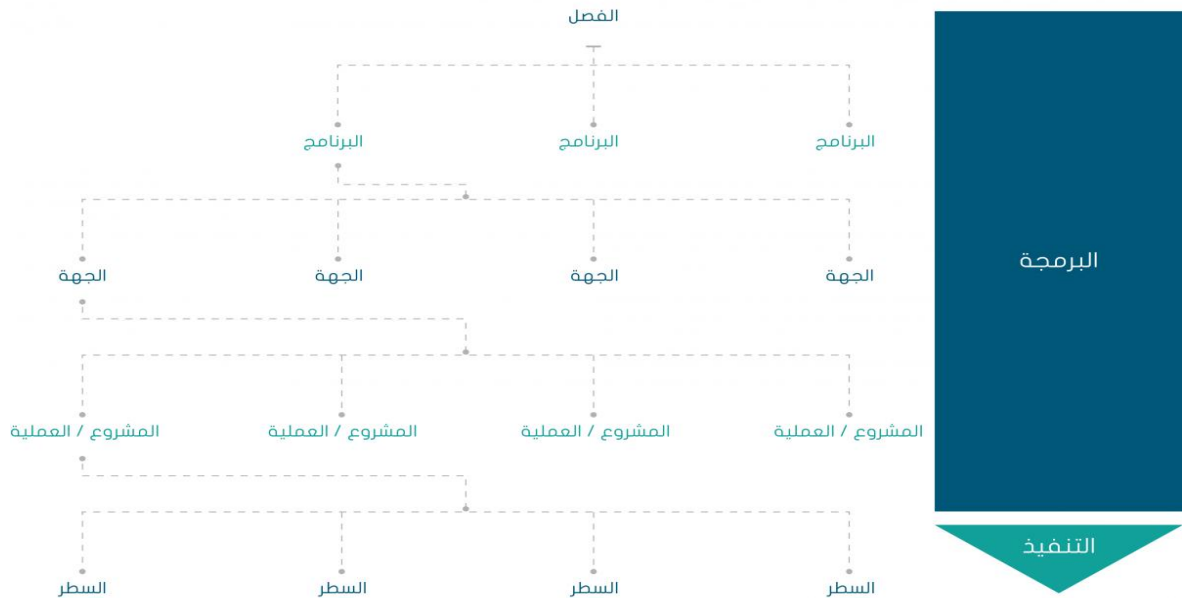
وكانت مديرية الموارد البشرية قد نظمت في وقت سابق 8 دورات تكوينية حول نفس المواضيع (أربع دورات برسم 2016 وثلاث دورات برسم سنة 2017)، استفاد من خلالها حوالي 161 مستفيد ومستفيدة.

وبخصوص مستجدات القانون التنظيمي لقانون المالية 13-130، فقد تناول المشاركون النقط التالية:

1- الهيكلية الجديدة للميزانية:

ينص القانون التنظيمي لقانون المالية الجديد على تعديل التبويب الميزانياتي قصد الانتقال من المقاربة المعيارية للنفقات إلى هيكلية ميزانياتية قائمة على البرامج و المشاريع مع التركيز على البعد الجهوي. وتجدر الإشارة أن الهيكلية الجديدة تهم مختلف مكونات ميزانية الدولة (الميزانية العامة، مصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة).

الهيكلية الميزانياتية



2- التدبير بالنتائج بدل التدبير بالوسائل:

في هذا المجال، أكد المكون أن تكريس التدبير المرتكز على النتائج من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية يعتبر تغييرا شاملا لآليات العمل العمومي. وهكذا، فالمنهجية القائمة على النتائج ستحل محل التدبير القائم على الوسائل والانتقال من مقاربة قانونية وتقنية للتدبير الإداري إلى مقاربة قائمة على ثقافة تدبيرية في خدمة المواطنين ، حيث تهدف هذه المنهجية إلى تحسين فعالية النفقات العمومية من خلال توجيه التدبير إلى تحقيق نتائج محددة في إطار وسائل محددة سلفا.

3- نجاعة الأداء:

وبخصوص نجاعة الأداء العمومية ، أكد الأستاذ المكون أنها تتمثل في كونها تحقيق أهداف محددة مسبقا من حيث الفعالية السوسيو-اقتصادية و النجاعة و جودة الخدمة:

- **أهداف الفعالية السوسيو-اقتصادية** : تعكس البحث عن الصالح العام، وتركز على الآثار المنتظرة للسياسات العمومية. كما تعبر عن النفع المرتقب من عمل الدولة للمواطن من حيث تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والصحي...الذي يعيش فيه؛
- **أهداف النجاعة**: أهداف تمكن من ترشيد استعمال الوسائل المتاحة، من خلال ربط النتائج المحصل عليها بالموارد المستهلكة.
- **أهداف جودة الخدمة** : تعكس معايير الجودة المستهدفة من العمل العمومي في المجال المرتبط بالبرنامج.

ويقرن بكل هدف مؤشر أو مؤشرات رقمية تمكن من تقييم نتائج البرنامج. وعلى غرار التصنيف المرتبط بالأهداف تتبع المؤشرات نفس التصنيف : مؤشرات الفعالية السوسيو-اقتصادية ومؤشرات النجاعة و مؤشرات جودة الخدمة.

وتجدر الإشارة أن منهجية الأداء القائمة على البرامج والمرتبطة بالأهداف والمؤشرات يتم تجميعها في مشروع نجاعة الأداء الخاص بكل قطاع وزاري على حدا.

4-مسؤولية المديرين العموميين:

وحول مسؤولية المديرين، ركز السيد المحاضر علناً القانون التنظيمي الجديد ركز على مسؤولية المديرين العموميين من خلال آليات تدبير النجاعة والمتمثلة في مشروع النجاعة وتقرير النجاعة وتقرير تدقيق النجاعة ، حيث أنه في كل سنة، بمناسبة إعداد مشروع قانون المالية، تلتزم الوزارات أمام البرلمان من خلال إعداد مشاريع نجاعة الأداء المرافقة لمشاريع الميزانيات القطاعية. وتتضمن مشاريع نجاعة الأداء استراتيجية الوزارة والاعتمادات الممنوحة للقطاعات الوزارية وكذلك أهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. كما يتعين على الوزارات تقديم حساب وحصيلة منجزاتها عبر إعداد تقارير نجاعة الأداء المتعلقة بكل قطاع وزاري على حدة، وتقدم هذه التقارير على الخصوص الفوارق المحتملة المسجلة مقارنة مع الالتزامات الأولية بالإضافة إلى تفسير هذه الفوارق.

5-المرونة:

وبمقابل مبدأ المسؤولية ، ركز السيد المحاضر على منح القانون التنظيمي الجديد حرية أكبر في تدبير الاعتمادات، بحيث يستفيد المدبرون من حرية تامة في توزيع الاعتمادات بين مشاريع أو

عمليات نفس الجهة داخل نفس البرنامج. كما يمكن للمدبرين القيام بتحويلات للاعتمادات بين جهات نفس البرنامج.

وبالإضافة إلى الإطار النظري الذي جاء به القانون التنظيمي 13-30، فقد تم عرض مشروع جدول النجاعة الخاص بالوزارة برسم سنة 2017 وكذا مشروع النجاعة الخاص بوزارة الفلاحة والصيد البحري برسم سنة 2016 على سبيل المقارنة. كما تم تنظيم عدة ورشات تطبيقية همت كيفية صياغة البرامج والأهداف وكذا ورشة حول مؤشرات الأداء المرتبطة بمجالات تدخل الوزارة (الشباب والرياضة والطفولة والمرأة).

وفي المحور المتعلق بمستجدات المرسوم المتعلق بدفتر الشروط الإدارية العامة، أبرز السيد المحاضر أن هذا الإصلاح يتضمن عدة مقتضيات تهم أساسا تبسيط مساطر تنفيذ الصفقات العمومية الخاصة بالأشغال والتوريدات، ومن ذلك دعم وسائل تسوية النزاعات عبر إدخال طرق جديدة تتعلق بالوساطة والتحكيم، وتقليص أجل معالجة الشكايات، سواء تعلق الأمر بشكاية صاحب المشروع أو شكاية السلطة المعنية بالمشروع، وتطبيق مبدأ التسبيقات على الصفقات العمومية تبعا للمرسوم رقم 2-14-272 الصادر في 14 ماي 2014 المتعلق بالتسبيقات في مجال الصفقات العمومية، بالإضافة إلى التنصيص على إمكانية رفض المقاول لتنفيذ الأمر بالخدمة إذا كان تنفيذه يمثل بالأساس خطرا جليا لانهايار المنشأة أو يشكل تهديدا للسلامة والأمن، أو ليس له علاقة بموضوع الصفقة أو يغير موضوع الصفقة أو مكان تنفيذها.

أما بخصوص نزع الطابع المادي عن نفقات الدولة، فقد - بالإضافة إلى السياق العام للإصلاح والمراحل التي قطعها والغايات منها- تناول السيد المكون اهم المستجدات التي دخلت حيز التطبيق مع حلول سنة 2017 والمتمثلة في تعميم المشاركة في طلبات العروض الكترونيا حيث تم تنظيم ورشة تطبيقية تم اطلاق المشاركين من خلالها على كيفية ومراحل فتح الأظرفة المعروضة الكترونيا وكيفية التعاطي معها والشروط الواجب توفيرها وذلك وفق ما جاءت به القوانين والمناشير المنظمة للعملية.

خلاصة وتوصيات:

تعكس ميزانية الدولة، المتمحورة حول البرامج، السياسات القطاعية الكبرى. وتوجيه وقياس وتحسين فعالية تنفيذ ميزانية الدولة، يتم تحديد منهجية أداء تشمل استراتيجية البرنامج وأهداف الأداء التي تنبثق من هذه الاستراتيجية وكذلك مؤشرات الأداء التي تمكن من قياس مدى تحقيقها. غير أنه يصعب، بمعزل عن المقاربة الاستراتيجية، تحديد الأولويات، وبالتالي صياغة أهداف معقولة. لذا فاستراتيجية البرامج تضمن الانسجام العام للأهداف المختارة وتبرز جدوى اختيارها.

ولمواكبة المقتضيات الجديدة أكد المشاركون في الدورة التكوينية على:

- ضرورة تجديد الاستراتيجيات وتحسينها واختيار الأولويات بالنظر للوسائل والموارد المتاحة؛
- وضع استراتيجيات بالنسبة للقطاعات التي لا تتوفر على استراتيجيات : حماية الطفولة ، التكوين المهني النسوي ، الطفولة والمخيمات ... الخ؛
- وضع برنامج متكامل للتكوين المستمر وتقوية القدرات خاص بالمديرين للميزانية وكذا المسؤولين عن المصالح التقنية؛
- صياغة برنامج متكامل لمواكبة التغيير عبر المرافقة ؛
- ضخ موارد بشرية ودعم التأطير بالمديريات الجهوية والإقليمية؛
- تمكين المديرين من أدوات وآليات العمل الحديثة؛
- تجهيز المديرين بالوسائل التقنية الضرورية لمواكبة التحولات التي تطرأ على أساليب ومنهجيات إعداد الميزانية وتدبير النفقات العمومية.

وقد مرت هذه الدورة التكوينية في ظروف جيدة ولقيت استحسانا كبيرا من طرف المشاركين والمشاركين، الذين أكدوا على ضرورة تنظيم دورات مماثلة تتخللها ورشات تطبيقية حول مشروع النجاعة الخاص بالوزارة بعد المصادقة عليه.